

توصيات
الندوة العربية حول
القضاء والتأمين في الوطن العربي
24 - 26 سبتمبر "أيلول" 2017
الجزائر العاصمة - الجزائر

في إطار دعم الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين للأنشطة الثقافية التي تنظمها أسواق التأمين العربية وتنفيذا للبرنامج الثقافي (للدورة 2016 - 2018) المعتمد من المؤتمر العام الـ / 31 / للإتحاد العام العربي للتأمين والذي انعقد بمدينة بيروت - لبنان مايو 2016 ، فقد تم بالتعاون والتنسيق مع الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين عقد /

الندوة العربية حول
القضاء والتأمين في الوطن العربي

وذلك بفندق شيراتون - الجزائر خلال الفترة 24 - 26 مارس "أيلول" 2017 .

وبعد الوقوف تحية للنشيد الوطني الجزائري ، ألقى كلمات الإفتتاح وحسب ترتيب الإلقاء من كل من السادة /

الأستاذ / عبد الخالق رؤوف خليل
الأستاذ / يوسف بن ميسية
الأستاذ / إبراهيم جمال كسالي
الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين
ممثل سوق التأمين الجزائرية بمجلس الإتحاد العام العربي للتأمين
ممثل عن معالي وزير المالية الجزائري (راعي الندوة)

وقد تضمن برنامج الندوة ستة محاضرات نوقشت خلالها أوراق عمل قام بتقديمها نخبة متميزة من المتخصصين الذين لهم باع طويل في هذا المجال وهم وفقاً لترتيب الإلقاء كل من السادة :

المحاضرة الأولى : دور القضاء في تفعيل عصنة العدالة وتداعيتها في رقمنة التأمين

رئيس الجلسة : الأستاذ / حاج محمد سبع
رئيس ومدير عام - الشركة المركزية لإعادة التأمين

المتحدث : الأستاذ / عبد الكريم جادي

المحاضرة الثانية : أهمية تأمين مخاطر النفط والغاز وعلاقته بالقضاء

رئيس الجلسة : الأستاذ / عبد الخالق رؤوف خليل
الأمين العام - الإتحاد العام العربي للتأمين

المتحدثة : الدكتورة / زينة سليم عبود

المحاضرة الثالثة : دور القضاء في حل النزاعات التأمينية

رئيس الجلسة : السيد / سايس ناصر
رئيس ومدير عام - الشركة الوطنية للتأمين

المتحدثة : الأستاذة / جميلة زغار

المحاضرة الرابعة : التأمين الرقمي وعلاقته بالجانب القانوني

رئيس الجلسة : الأستاذ / خليفاتي حسان
رئيس ومدير عام - شركة ALLIANCE

المتحدث : الأستاذ / ماهر الحسين

المحاضرة الخامسة : تعامل القضاء مع نظرية المخاطر ونتائجها على شركات التأمين

رئيس الجلسة : الأستاذ / بن بكير منصف

المتحدث : الأستاذ / بوجمعة بن قارة

المحاضرة السادسة : التحكيم الدولي في مجال التأمين

رئيس الجلسة : الأستاذ / قاسمي بوخميس

المتحدث : الأستاذ / جيلالي تاريكات

وتم تشكيل لجنة لصياغة التوصيات في ضوء كلمات السادة المتحدثين في حفل الافتتاح والمحاضرات التي أقيمت على مدى يومي الندوة بالإضافة إلى المناقشات والمداخلات من قبل السادة المشاركين .

وفي ختام فعاليات الندوة ، وفي ضوء ما ألقى من محاضرات ومداخلات أوصى السادة المشاركون والمحاضرون بالآتي :

1. وضع لجنة دائمة في اطار الاتحاد العام العربي للتأمين تتولى وضع وصياغة النظم والآليات التشريعية والقانونية التي تدرج ضمن عقود التأمين في إطار الشروط العامة لعقد التأمين العابر للحدود ويحدد فيها القانون واجب التطبيق والجهة القضائية المختصة بحسب كل حالة .
2. ضرورة مد جسور التواصل بين شركات التأمين والجهات القضائية ، وذلك بإشراك كل القائمين في مجال التأمين من قضاة وشركات تأمين وخبراء وأعضاء هيئة الدفاع المتعاقدين مع شركات التأمين في دورات تكوينية تخصصية وطنية أو حتى دولية لكل موضوع يثير إشكال أو نزاع يحتاج إلى دراسة وتعمق .

3. العمل على إصدار نشرة دورية عربية تضم جميع الدول الأعضاء في اتحاد شركات التأمين تصدر كل ثلاثة أو ست أشهر تكون حقلاً ومجالاً للتواصل بين كل الفاعلين في مجال التأمين تنشر فيها كل المقالات المتخصصة المتعلقة من جانب المنازعات في مجال التأمين .
4. وجوب العمل في كل دولة من الدول العربية على وضع الآليات التشريعية والفنية اللازمة فيما تعلق بعقد التأمين ، سواء ما تعلق بعقد إنتاج النفط أو نقله أو تصفيته أو تكريره أو تسويقه ، إنطلاقاً من أن معظم الدول العربية هي بالأساس دول نفطية ، بل يشكل النفط المورد القومي الأساسي نظراً للأهمية القصوى لهذا المورد .
5. وجوب العمل على رقمنة كل عقود التأمين سواء ما تعلق منها بالإكتتاب أو تجديد الإشتراك أو التصريح بالحادثة بحيث تدرج كل المعلومات المتعلقة بالمؤمن والمؤمن عليه في بطاقة مغناطيسية تحتوي على شريحة إلكترونية إنطلاقاً من ضرورة الإدارة الإلكترونية .
6. العمل على إيجاد تخصص فني وقانوني للسادة القضاة الذين يفصلون في القضايا المتعلقة بقضايا التأمينات كما هو الحال بالنسبة لدولة الجزائر التي عمدت على إيجاد أقطاب مدنية متخصصة في مجال التأمينات والتجارة الدولية ومنازعات الملكية الفكرية طبقاً للمادة 32 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري .
7. العمل على تفعيل الآليات البديلة لتسوية منازعات التأمين ربحاً للوقت والمال بطريق التحكيم من طرف محكمين ذوو إختصاص يكونون محل اعتماد مسبق من طرف مختلف شركات التأمين .
8. إيجاد بوابة إلكترونية في مجال التأمين لتبادل المعلومات ، والربط مع مختلف الإدارات سواء ما تعلق منها بالمعلومات حول السائقين ورخص القيادة والرخص المتعلقة بالمركبات ، وهذا بعد وضع الآليات التشريعية اللازمة لهذا الغرض .
9. ضرورة حث جميع الفاعلين في مجال التأمين قضاة وشركات التأمين على التطبيق الصارم لبنود عقد التأمين في بعده الرضائي وجزئيته كعقد ادعان .
10. يجب على شركات إعادة التأمين العربية الحصول على جزء هام من أعمال المنشآت النفطية الضخمة حتى تقوم بتجميع طاقتها الإستيعابية - الإحتفاظية لتأمين الطاقة / الغاز والبتروك ، والتعاون مع الأسواق الإقليمية لتعظيم هذه الطاقات من خلال المجمعات الإقليمية والتي يمكن معها تحقيق العديد من المزايا لهذه الشركات .
11. تنمية علاقات التعاون بين شركات التأمين ومواكبة التطورات العالمية فيما يتعلق بالتنمية والتواصل مع العملاء من خلال وسائل التواصل الحديثة .
12. مناقشة هيئات الرقابة على التأمين العمل على تطوير وإستقرار بيئة أعمال قطاع التأمين من خلال تطوير تشريعاته وضبط العلاقة بين أطرافه وكفالة سلامة مراكزها المالية لضمان حماية حقوق المشتركين والمنتفعين .

13. العمل على نشر الوعي التأميني لدى المواطن العربي وتوضيح أهمية المنافع المترتبة عنه وتوعيته بشروطه بإعتبار أن التأمين أصبح من ضروريات الحياة اليومية للوطن العربي .

وفي ختام أعمال الندوة توجه السادة الحضور بالشكر إلى كل من :

- الأستاذ / عبد الخالق رؤوف خليل – الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين .
- الأستاذ / يوسف بن ميسية – ممثل سوق التأمين الجزائرية بمجلس الإتحاد العام العربي للتأمين للجهود المبذولة من قبله في سبيل الحرص على نجاح الندوة وكذلك راحة السادة المشاركين .
- الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين لإستضافتهم السادة الحضور .
- جميع الزميلات والزملاء الذين ساهموا بجهودهم نحو إنجاز أعمال الندوة .
- السادة ممثلي أجهزة الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية لما بذلوه من مجهودات في تغطية فعاليات هذه الندوة .

مع تمنياتنا بالتوفيق للجميع ،،،

عبد الخالق رؤوف خليل
الأمين العام

N